2024 | December Vol.(15), No. (64),P (328-301)الصفحة , (64) العدد , (15) الاصدار

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies

(Online) 2663-8819 E- ISSN:-(Print) 3-111622 ISSN:

Journal Homepage: http://jhcs.tu.edu.iq

الفكر التربوي بالعراق خلال القرن العشرين

اسم الباحث/ ة (1): م.م. رنا عبد حماد حمادي

الدرجة العلمية: ماجستير

التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: كلية الآداب/ جامعة تكريت

ملخص البحث عربي:

من خلال هذا البحث سوف يتم تناول الفكر التربوي بالعراق خلال القرن العشرين وهي فترة هامة في تاريخ العراق الحديث مر خلالها بتحولات كبيرة وعميقة، وقد استخدم البحث المنهج التاريخي، كما تم تقسيمه هيكليًا إلى خمسة مباحث، تناول أولها الفكر التربوي إبان العهد العثماني الأخير، بينما تناول ثانيها الفكر التربوي تحت الانتداب البريطاني وقيام الدولة الحديثة، فيما تناول ثالثها الفكر التربوي بعد الاستقلال وخلال العهد الملكي الثاني، وأما رابعها فقد تناول الفكر التربوي بالعهد الجمهوري الأول، وخامسها تناول الفكر التربوي بالعهد الجمهوري الثاني.

الكلمات المفتاحية: القرن ,الفكر, الأمم, التربوي, المنهج .

Corresponding author:

Educational thought in Iraq during the twentieth century

Name of The Researcher(1): M.M. Rana Abdul Hammad Hammadi

Degree: M.M

Scientific specialization: history

Place of work: Faculty of Arts/ Tikrit University

Abstract:

Through this research, educational thought in Iraq will be dealt with during the twentieth century, an important period in the modern history of Iraq, during which it underwent major and profound transformations .the research used the historical method, and was structurally divided into five investigations, the first of which dealt with educational thought during the last Ottoman era, while the second dealt with educational thought under the British Mandate and the establishment of the modern state, while the third dealt with educational thought after independence and during the second royal era, the fourth dealt with educational thought in the first Republican era, and the fifth dealt with educational thought in the second Republican era.

Keywords: Century, thought, Nations, Educational, Curriculum

Received: الاستلام

Accepted: القبول

Available Online: December/ 2024 النشر المباشر

 Corresponding author:

المقدمة

يعد الفكر التربوي أحد أدوات تحديث المجتمع نظرًا لارتباطه بواقع الأمم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبجانب كونه المحرك الأساسي للعملية التربوية، وبالتالي يلعب دورًا بارزًا في توجيه مسار الواقع الاجتماعي، وعلى النقيض قد يتحول الفكر التربوي لوسيلة للإبقاء على الأوضاع التقليدية والمتخلفة وخدمة السياسات الاستعمارية والرجعية.

ومن خلال هذا البحث سوف يتم تناول الفكر التربوي بالعراق خلال القرن العشرين وهي فترة هامة في تاريخ العراق الحديث مر خلالها بتحولات كبيرة وعميقة، وقد استخدم البحث المنهج التاريخي، كما تم تقسيمه هيكليًا إلى خمسة مباحث، تناول أولها الفكر التربوي إبان العهد العثماني الأخير، بينما تناول ثانيها الفكر التربوي تحت الانتداب البريطاني وقيام الدولة الحديثة، فيما تناول ثالثها الفكر التربوي بعد الاستقلال وخلال العهد الملكي الثاني، وأما رابعها فقد تناول الفكر التربوي بالعهد الجمهوري الأول، وخامسها تناول الفكر التربوي بالعهد الجمهوري الثاني.

أولًا – الفكر التربوي بالعراق إبان نهاية العهد العثماني:

دخل العراق القرن العشرون وهو تحت الحكم العثماني الذي امتد من عام 1514 وحتى عام 1918[1]، وكانت الدولة العثمانية صاحبة الولاية على العراق خلال مطلع القرن العشرين تعاني كدولة عالمية حالة اضمحلال نتيجة الوهن الذي أصابها بالقرن التاسع عشر، مما أدى لتوقف مشروعات التطوير والتعمير، وبجانب أن الاستهداف الأوروبي الاستعماري كان يحاصر العالم الإسلامي المتخبط آنذاك في مشكلات سياسية وأزمات مالية وهو مجال النفوذ العثماني[2].

ويجب الإشارة إلى أن الدولة العثمانية كانت قد بدأت محاولات تجديد وإصلاح خلال القرن التاسع عشر، وبخاصة في عهد السلطان عبد المجيد الذي أصدر مرسومين أعاد بهما تنظيم شؤون الحكم والإدارة بالدولة والولايات العثمانية هما، مرسوم كلخانة في عام 1835، ومرسوم خط شريف همايون في عام 1856[3]، وكان لامتداد تلك المحاولات أثر على نظام التعليم العثماني فقد صدر لاحقًا في عام 1869 نظامًا للمعارف (التعليم) تضمن القوانين المنظمة للعملية التعليمية بالولايات وإنشاء مديريات المعارف بالولايات، ثم بدايةً من عام 1881 جرى تعيين مديري معارف بولايات أرضروم وسيواس وديار بكر ووان ومعمورة العزيز ومن بعدهم في 25 ولاية أخرى من بينها بغداد، كما صار مديري المعارف من بعد عام 1892 يتمتعون بسلطات كبيرة عقب صدور النظام الخاص بمديري المعارف ومهامهم الذي

Corresponding author:

احتوى 61 مادة واعتبر أن مديري المعارف هم المنوطين بالعملية التعليمية ومرجعيات المعارف الرئيسيين[4].

كما يجب الإشارة إلى أن قانون المعارف لعام 1869 الذي تألف من 198 مادة قد نظم جميع شؤون التعليم، بالإضافة إلى أن القانون قسم المدارس التابعة للدولة (المدارس الحكومية) إلى 5 أقسام هي: المدارس الابتدائية، المدارس الرشدية (المدارس المتوسطة)، المدارس الإعدادية، المدارس السلطانية (المدارس الثانوية)، والمدارس العالية، وكذلك حدد القانون ضوابط وشروط تأسيس المدارس ضمن الأقسام الـ 5 السابق ذكرها[5].

ويمكن اعتبار أن تلك الإصلاحات عملت على تحرير التعليم بالولايات العثمانية من رجال الدين الذين ظلوا يسيطرون عليه قرونًا عديدة وفي إطار ما كان سائدًا من اتجاه ديني صرف بالمدارس، وبالوقت ذاته شجعت الإصلاحات عامة الناس على التوجه نحو المدارس العلمانية التي تقدم العلوم والصناعات ومختلف الفنون وتخضع لسيطرة الدولة وليس لسلطة رجال الدين[6].

وتعد المدارس الرشدية من بين أقسام المدارس التي استفادت من إصلاحات عام 1869، فقد نص نظام المعارف بمادته الـ 18 على فتح مدرسة رشدية بكل قضاء يزيد عدد الدور به عن 500 دار للمسلمين وغير المسلمين، وبعدما زاد الإقبال على المدارس الرشدية نظمت لها الدولة نظامًا داخليًا في عام 1871، ومع تولي مدحت باشا ولاية العراق (1869 – 1872)، طبق نظام المدارس الرشدية بقسميها المدنية والعسكرية وحظيت باهتمام الدولة مقارنةً بالمدارس الابتدائية[7].

وفيما يتعلق بعدد المدارس الرشدية بالعراق، تشير إحصائيات إلى أن المدارس المدنية منها كان عددها 17 مدرسة في عام 1900، ثم وصل إلى 41 مدرسة في عام 1905، من بينهم مدارس رشدية للإناث بها قسمين ابتدائي ورشدي مدة الدراسة فيها ست سنوات، بينما المدارس الرشدية العسكرية تؤكد المصادر أنهما كانتا مدرستين ببغداد اندمجتا لاحقًا في مدرسة واحدة، فيما تشير مصادر أخرى لوجود مدرسة ثانية بالموصل كانت افتتحت في عام 1892، وبالمحصلة بلغ عدد طلاب المدارس الرشدية العسكرية بالعراق في عام 1900 نحو 740 طالبًا ثم انخفض إلى 383 طالبًا في عام 1907، وأيضًا هبط بعد ذلك إلى 138 طالبًا في عام 1914، واستمرت الدراسة بهذه المدارس حتى دخول الاحتلال البريطاني للعراق[8].

وبالنسبة للمدارس الإعدادية، يوضح أرشيف جريدة الزوراء وسالنامة بغداد المدة الزمنية القصيرة التي وافقت خلالها حكومة الباب العالي على طلب ولاية بغداد فتح مدرسة إعدادية بالولاية، فقد ظهرت

المدارس الإعدادية أول مرة باستانبول في عام 1875 وكانت تقبل المسلمون وغير المسلمون من رعايا الدولة، بينما وفقًا لأرشيف جريدة الزوراء فقد فتحت ببغداد وبدأ الطلاب الدراسة فيها في عام 1871، ثم ورد ذكرها في سالنامة بغداد بعددها الثاني الصادر عام 1877 حيث تمت الإشارة لاسم مدير المدرسة والمعلمين العاملين بها وأسماء المواد التعليمية، كما ذكرت السالنامة بعدد آخر لها في عام 1896 عدد طلاب المدرسة وهو 60 ثم بلغ 70 في عام 1900 وزاد إلى 226 في 1906، منهم 195 طالبًا مسلمًا والـ 31 طالبًا الآخرون غير مسلمون[9].

وعند تناول الفكرة التربوي بالعراق خلال القرن العشرين لا يمكن تجاهل دور الطوائف المسيحية العراقية في تطوير العملية التعليمية، إذ لعبت هذه الطوائف منذ الثلث الثاني من القرن التاسع عشر دورًا تربويًا كان بمثابة حلقة الوصل بين العراق العثماني والحضارة الأوروبية الغربية وبالرغم من البصمة الدينية التي بقيت بالمناهج التعليمية حتى نهاية العهد العثماني[10].

وبداية من عام 1828 أنشأت ببغداد مدرسة اللاتين على يد القنصل الفرنسي، عمانؤيل الكرملي، وظل التدريس بها مستمرًا حتى عام 1914، ومدرسة الدومينيكان التي تأسست عام 1854، ومدرسة الاتفاق الشرقي الكاثوليكي التي تأسست عام 1878، ثم أنشأت طائفة المسيحيين البروتستانت في عام 1898 مدرستين للبنين والبنات، وكانت الدراسة بهذه المدارس تشمل اللغات العربية والتركية والفرنسية والإنجليزية، كما كانت تدرس بها مناهج الحساب والهندسة، بالإضافة لقبولها للطلاب المسيحيين وغير المسيحيين للانضمام إليها[11].

ومن المهم تسليط الضوء على أن قوات الاحتلال البريطاني عندما دخلت مدينة البصرة في آب (أغسطس) عام 1914، تركت المدارس الحكومية باعتبارها رمزًا من رموز السلطة تتعرض للنهب والتدمير، بينما شملت بحمايتها المدارس التبشيرية، ولاحقًا أوكلت للبعثات التبشيرية من المسيحيين البروتستانت الأمريكيين، إدارة العملية التعليمية بالبصرة وذلك في 15 شباط (فبراير) 1915، وقد كانت تلك هي السياسة التعليمية البريطانية الأولى بالعراق فقد منعت بريطانيا إقامة أي مدارس جديدة بالبلاد حتى عام 1917[12].

طائفة اليهود العراقيين لعبت هي الأخرى دورًا في الحياة التربوية بالعراق إبان العهد العثماني الأخير، وبدايةً يجب العلم أن الديانة اليهودية كانت هي الديانة الثانية ببغداد بعد الإسلام في عام 1908، بينما قدرت السلطات البريطانية إجمالي سكان العراق في عام 1920 بـ 1754500 نسمة، كان من بينهم 58000 يهودي[13] ، وحتى الثلث الثاني من القرن التاسع عشر لم تكن مساهمة اليهود

Corresponding author:

في العملية التعليمية بارزة حيث اقتصرت على الحيدر، وهو مكان مخصص لتعليم الأطفال اليهود قراءة التوراة وحفظها والصلاة، وكانت أعمار الأطفال التي يتم قبولهم بالحيدر تتراوح ما بين 8 – 13 عاماً[14].

وفي عام 1832 أسس آهرون حاخام موشي لاوي، مدرسة تلمود التوراة ببغداد، وهي مدرسة كبيرة هدفت لتطوير التعليم الديني اليهودي، وكانت تتمتع بالنظام وبحسن اختيار المدرسين فيها مقارنةً بالحيدر، ثم أنشأت الطائفة اليهودية بعد ذلك مؤسسة البيشفيا أو المدرسة التلمودية التي هدفت لإعداد حاخامات مؤهلين على القيام بالمهام الدينية والتعليمية، وإن ظلت المناهج التعليمية التي تدرس بها محصورة في الدين والتاريخ اليهودي دون الانفتاح على العلوم الحديثة الأخرى [15].

ومنذ عام 1864 أخذت المدارس اليهودية بالعراق تشهد تطورًا مع تأسيس مدرسة الأليانس ببغداد التابعة لجمعية الاتحاد الإسرائيلي – الأليانس الفرنسية، وكانت تقبل اليهود وغير اليهود، كما كانت تعلم الطلاب اللغات العربية والعبرية والإنجليزية والفرنسية، وظلت عمليات التوسع تجري بهذه المدرسة حتى عام 1906، ثم أسست مدرسة البصرة المختلطة في عام 1889 وحازت على الترخيص في عام 1892، وتميزت بكونها مختلطة يدرس فيها الذكور والإناث، وكذلك مدرسة البصرة للبنين التي تأسست عام 1890، ومدرسة لورا خضوري الابتدائية والمتوسطة للبنات التي تأسست في عام 1893 وبعد ذلك تعرضت لتطوير كبير في عام 1911، وظلت تقدم خدماتها التعليمية حتى منتصف القرن العشرين، ومدرسة رفقة نورائيل الابتدائية للبنات التي تأسست عام 1902، ومدرسة دهوك وأنشأت عام 1903، ومدرسة البنات الإسرائيلية بالبصرة التي أنشأت عام 1903، ومدرسة زاخو وأنشأت عام 1903، ومدرسة مدراش مندالي للبنين وتأسست عام 1907، ومدرسة راحيل شمحون الابتدائية للبنين التي أسستها جمعية التعاون عام 1909، ومدرسة الأطفال المختلطة وتأسست عام 1910، ومدرسة الوطن وافتتحت عام 1910، ومدرسة هارون صالح وتأسست عام 1912[16].

ويجوز القول بأن طائفة يهود العراق من خلال اهتمامها بالتعليم خلال العهد العثماني الأخير، كانت تسعى لخلق طبقة مثقفين من أبنائها بمختلف مدن العراق يكون في إمكانها تولي الوظائف الحكومية المتقدمة وهو ما حدث في ظل الحكم العثماني والاحتلال البريطاني للعراق[17].

ثانيًا – الفكر التربوي بالعراق خلال فترة الانتداب البريطاني وقيام الدولة الحديثة:

ساعد وقوع الحرب العالمية الأولى في عام 1914 ودخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا، بريطانيا على احتلال العراق، وقد كانت المطامع البريطانية بالعراق سابقة على قيام الحرب بزمن

Corresponding author:

طويل، بينما بدأت القيادة العسكرية البريطانية بوضع الخطط الفعلية لاحتلال العراق منذ عام 1911 عندما شكلت حكومة الهند ما عرف بـ اللجنة الرباعية التي انيط بها وضع التصورات اللازمة لاحتلال منطقة الجنوب من خلال الخليج العربي، وبناءًا على توصيات اللجنة نشط الاتصال بين قناصل بريطانيا ببغداد والموصل والبصرة لجمع المعلومات عن القوات العثمانية وكذلك عن الوضع الاقتصادي ومناطق نفوذ العشار وتوزيعها، فيما جاءت الحرب كذريعة لتبرير الاحتلال الفعلي للأراضي العراقية بزعم حماية المصالح البريطانية بالشرق الأوسط ومناطق النفط في عبادان[18].

ومع استقرار قوات الاحتلال البريطاني في بغداد عام 1917، وجدت نفسها مطالبة بمواجهة مطالب طبقة المثقفين العراقيين فيما يتعلق بالتعليم، وفي هذا الصدد قررت الإدارة البريطانية فتح دار للمعلمين بالعاصمة بغداد تكون مهمتها تنظيم دورات للمعلمين مدتها 9 أشهر وذلك لتخريج دفعات من المعلمين تتولى تسيير العملية التعليمية بمدارس بغداد والبصرة، حيث كان عدد المدارس بحلول أيلول (سبتمبر) 1918 قد بلغ 19 مدرسة ببغداد و9 مدارس بالبصرة بإجمالي 28 مدرسة [19].

أيضًا يجوز القول بأن رغبة بريطانيا في وجود عناصر عراقية متعلمة لشغل الوظائف بالدوائر الحكومية كان من بين أسباب قيامها بفتح دار المعلمين التي زادت مدة الدراسة بها إلى 6 أشهر في عام 2018 ثم خلال عامي 1919 – 1920 صارت مدة الدراسة بها سنة واحدة وبعد سنتين وظل الأمر هكذا حتى إعلان الانتداب البريطاني على العراقي في 2 نيسان (أبريل) 1920[20].

ويعتبر همفري بومان، هو مهندس السياسة التعليمية بالعراق خلال تلك الفترة، وهو ضابط بريطاني جاء للعراق في عام 1918 وعين ناظرًا للمعارف، وقد شرع بعد مجيئه للعراق في نقل تجربة التعليم المصرية إليها وفصل دائرة المعارف عن وزارة المالية، وحصر نظام التعليم ضمن أنواع المدارس الأربعة الآتية[21]:

المدرسة	عمر الطلاب/ سنة	مدة الدراسة/ سنة
الأولية	8 – 6	3
الابتدائية	10 – 8	4
الثانوية	14 – 12	4
العالية	18 – 16	3

Corresponding author:

وفي 25 تشرين الأول (أكتوبر) 1920 شكلت الحكومة العراقية الأولى برئاسة عبد الرحمن النقيب، وتم تمهيد الطريق لتنصيب الملك فيصل بن الشريف حسين، ملكًا للعراق، وبالإضافة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لبناء الدولة [22].

واستمرت دار المعلمين بالقيام بدورها وصار العمل فيها يسير وفق تنظيم أكثر استقرارًا ومناهج محددة وكان خريجيها يعينون كمعلمين بمدن العراق المختلفة، كما انقسمت إلى نوعين الأول مدة الدراسة به أربع سنوات ولا يدرس فيه اللغة الإنجليزية والثاني ست سنوات ويدرس فيه اللغة الإنجليزية[23].

ومنذ حكومة عبد الرحمن النقيب التي تشكلت في 12 أيلول (سبتمبر) 1921، وجد اهتمام بالعملية التعليمية حيث زاد عدد المدارس بنسبة 42% وارتفع عدد التلاميذ بنسبة 48%، وبالإضافة إلى إعداد نظام البعثات التعليمية للخارج الذي أشرف عليه وزير المعارف آنذاك، محمد علي هبة الدين الشهرستاني، وبموجبه أرسل الطلبة العراقيين للخارج لاستكمال الدراسة بعدد من التخصصات العلمية، وكان من اللافت أن الطلبة المبتعثين من مختلف ألوية العراق [24].

ويحسب لوزير المعارف، محمد علي هبة الدين الشهرستاني أيضًا، أنه تبنى مشروع تعريب دواوين وزارة المعارف العراقية، وبدايةً من كانون الثاني (يناير) 1922، صارت اللغة العربية هي اللغة الوحيدة بالمؤسسات التعليمية وكذلك بالسجلات الإدارية [25].

وتعد مشكلة نقص المعلمين من بين المشكلات الكبرى التي كانت قائمة خلال العشرية الثالثة من القرن العشرين، وقد كشف ساطع الحصري في جلسة للبرلمان العراقي عام 1926 عن تلك المشكلة وأثرها على تطوير العملية التعليمية، وكانت من بين الحلول التي وضعت لمواجهة المشكلة، استقدام معلمين من الخارج لسد العجز [26].

وساطع الحصري يعد من رواد العمل التعليمي والتربوي بالعراق، وهو مفكر عربي من أصول سورية شغل منصب وزير المعارف في سوريا عام 1919، ثم جاء للعراق بطلب من الملك فيصل عام 1921 وعينه في العام التالي 1922 مديرًا للمعارف وعهد إليه بوضع الخطط اللازمة للنهوض بأوضاع المدارس المختلفة والمناهج التعليمية، ومن بين مساهماته الفعالة، دوره في تأسيس دار المعلمين العالية وإصداره لمحلة التربية والتعليم وصياغة مشروع المدارس الأهلية والأجنبية،بالإضافة لدوره في تطويرة مدرسة الهندسة وإصلاح نظامها[27].

ورغم جهود إصلاح أحوال التعليم بتلك الفترة وتطويره، ظلت مشكلة تناقص المخصصات الحكومية لوزارة المعارف قائمة، وفي هذا السياق تشير المعلومات إلى أن ميزانية المعارف التي كانت تبلغ

14000 دينار في عام 1923 – 1924 قد انخفضت إلى 10000 في عام 1925 – 1926 ثم نزلت إلى أقل من 4000 في عام 1927 – 1928[28].

وفي عام 1929، صدر قانون المعارف العام رقم 28 لعام 1929، الذي حدد دور وزارة المعارف وأنواع التعليم وأنواع المدارس والمناهج التعليمية ومسئوليات وواجبات المعلمين[29].

وبالنسبة لدور وزارة المعارف، أشار القانون إلى أنها مكلفة بإنشاء المدارس وتنظيمها والإشراف عليها، وبجانب تطوير الحركة العلمية بالعراق وتشجيع الإبداع والفنون والعناية بكل ما يتعلق بأمور التربية العامة والرياضة والأعمال الكشفية [30].

وأما أنواع التعليم والمدارس، حدد القانون أنواع التعليم ضمن ثلاثة أنواع هي التعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي، كما قسم المدارس إلى ثلاثة أقسام في ضوء التصنيف السابق، وبالإضافة لتحديده المدارس ضمن فرعين هما المدارس العامة والاختصاصية ويكون الفرع الأول معنيًا بالمدارس التي تقدم المعلومات بصفة عامة، بينما يكون الفرع الثاني معنيًا بالمدارس الهادفة لتخريج منتسبين لمهن مختلفة مثل التجارة والصناعة والزراعة، وبخلاف جواز القانون لأن تكون هناك مدارس أميرية تابعة للدولة وأخرى خصوصية مملوكة للأفراد والطوائف والجمعيات [31].

وفيما يتعلق بمسؤوليات وواجبات المعلمين، خصص القانون الفصل الخامس لهذا الشأن، وأناط بدور المعلمين تخريج احتياجات المدارس من المعلمين والمعلمات، كما قسم دور المعلمين إلى ثلاثة أنواع الأول مختص بتخريجي معلمي المدارس الأولية والثاني الثانوية والثالث المدارس العالية، كما نظم عمل دور المعلمين لكي تخرج معلمين في تخصصات محددة كاللغات والعلوم الزراعية [32].

وإجمالًا تشير الإحصائيات الرسمية إلى تحقيق قطاع التعليم خلال الفترة ما بين 1920 – 1921 إلى 1931 – 1932 التطورات الآتية [33]:

المجال	من 1920 – 1921	إلى 1931 – 1932
عدد الطلاب	8001	37591
عدد المدارس	88	327
عدد المعلمين	486	1422

Corresponding author:

ثالثًا – الفكر التربوي بعد الاستقلال وخلال العهد الملكي الثاني:

توصلت بريطانيا والعراق في عام 1930 إلى تسوية بشأن تواجد الأولى على الأراضي العراقية، وفي هذا الشأن وقعت معاهدة عام 1930 والتي بموجبها ولمدة 25 عامًا تتعاون الدولتان في مجالات السياسة الخارجية والحرب، فمن جانبها تلتزم بريطانيا بالدفاع عن العراق، بينما يسمح العراق بتقديم التسهيلات اللازمة لبريطانيا، كما تلتزم بريطانيا بمساعدة العراق على دخول عصبة الأمم وهو ما حدث فعليًا حيث دخل العراق العصبة في 3 تشرين الأول (أكتوبر) 1932[34].

فتحت معاهدة عام 1930 الطريق أمام تحقيق العراق لاستقلاله بعدما ألغت المعاهدة مختلف الصلاحيات التي كانت ممنوحة للانتداب البريطاني وجعلتها فقط بيد الحكومة العراقية، ومن ثم صارت السيادة على القرار الوطني بأيدي العراقيين ولا سيما في شؤون الحكم والسياسة الداخلية [35].

ويعد عباس مهدي البغدادي، أول وزير للمعارف بالعراق بعد الاستقلال، إذ شغل هذا المنصب في وزارة ناجي شوكت التي تألفت في تشرين الثاني (نوفمبر) 1932، وقد أعلنت وزاته أن توجهاتها نحو العملية التعليمية تهدف للتوسع في التعليم الأولي وتطويعه لأجل أن يتماشى والاحتياجات المحلية، بالإضافة لتطوير المناهج التربوية لكي تتماشى وتعزيز ثقافة الاعتماد على النفس لدى الطلاب وزيادة الاحتياطات الطبية بالمدارس لمنع تفشي الأمراض، بينما بالنهاية لم يعمر مهدي البغدادي بالوزارة سوى 3 أشهر ونصف لم يتمكن خلالها من تنفيذ توجهاته، وقد جاء بعده عبد المهدي المنتفكي الذي عين في 20 آذار (مارس) وزيرًا للمعارف بوزارة رشيد عالي الكيلاني الأولى، بينما أعلن أن منهجية وزارة المعارف في عهده هي العمل على تحقيق توافر الكفاءات بالمدارس من خلال زيادة البعثات التعليمية، وبجانب تطوير المدارس الصناعية والزراعية وزيادة عدد المدارس الابتدائية، وبالإضافة لإعطاء العناية اللازمة لمكافحة الأمية [36].

وخلال الفترة ما بين 1932 إلى 1945 حصرت نسبة موارد وزارة المعارف بين 8 – 13% من ميزانية الدولة، ويوضح الجدول الآتي مخصصات وزارة المعارف خلال الفترة المذكورة مقارنةً بميزانية الدولة ونسبة الوزارة من الميزانية العامة [37]:

العام المالي	الميزانية العامة للدولة	ميزانية وزارة المعارف	النسبة المئوية
1933 – 1932	3570443	306238	8,5

Corresponding author:

1934 – 1933	3764904	351095	9,3
1935 – 1934	3813197	389946	10,2
1936 – 1935	4494496	431940	9,6
1937 – 1936	4727335	494284	10,4
1938 – 1937	5169402	626130	12,1,
1939 – 1938	5469813	708056	12,9
1940 – 1939	6361148	810477	12,7
1941 – 1940	7144910	848168	11,8
1942 – 1941	7701187	8555540	11,1
1943 – 1942	10620822	1131414	10,6
1944 – 1943	13749321	1515542	11,0
1945 – 1944	15484752	1335475	8,6

وتجدر الإشارة إلى أن العراق قد تأثر سلبًا اقتصاديًا واجتماعيًا وفي بعض المجالات الأخرى على ضوء تراجع الدخل القومي للبلاد خلال هذه الفترة مما انعكس بالتبعية على العملية التعليمية في ظل زيادة عدد السكان خلال الفترة المشار إليها ورغبة المواطنين في إلحاق أبنائهم بالمدارس وجهود الدولة للحد من تفشي ظاهرة الأمية [38].

وعلى جانب آخر كانت الفترة التي تلت إعلان الانتداب البريطاني واستقلال العراق ورغم المشكلات الاقتصادية، هامة للعملية التعليمية، حيث صدر بهذه الأثناء نظام وزارة المعارف رقم 33 لعام 1934 وذلك في وزارة صالح جبر الذي تولى وزارة المعارف في 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 1934 الذي أخذ

على عاتقه تطوير نظام التعليمي العراقي، ومن خلال نظام وزارة المعارف السابق الذكر أنشأ الهيكل الإداري لنظام المعارف وتشكلت لجنة لوضع وتحديد منهج الوزارة للسنوات الستة التالية [39].

كما قدم ساطع الحصري، وهو المسؤول عن تطوير مناهج التعليم في عام 1936، خطة التوسع والتأسيس، وهي خطة اقترحت إنشاء مدرسة ثانوية وبالإضافة إلى مدرستين متوسطتين وبجانب 5 مدارس ابتدائية على الأقل كل سنة ، وفي العام التالي 1937، قام متى عقراوي بتقديم دراسة خاصة بالتعليم الإلزامي تشمل السنوات الثلاثين التالية [40].

وتحسب أيضًا لحكومات هذه الفترة أن ميزانية وزارة المعارف التي لم تكن تلبي الطموحات القائمة حينها، أنها كانت الميزانية الثالثة بالدولة بعد ميزانيات الدفاع والداخلية، مما يشير لوجود اهتمام حكومي بتطوير التعليم وزيادة أعداد المنخرطين فيه[41].

ومن اللافت بالفترة ذاتها كذلك أن الأزمة الاقتصادية ربما كانت قد امتدت لقطاع المدارس الأهلية والأجنبية، ففي هذا الصدد تشير البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المعارف أن مجموع المدارس الأهلية والأجنبية بعموم البلاد والتي كانت تبلغ في عام 1936 – 1937 عدد 72 مدرسة، منها 55 مدرسة للذكور و17 مدرسة للإناث، بينما كانت أعداد المعلمين العاملين فيها والمعلمات 440 وأعداد الطلاب 13949 طالبًا وطالبة، ظلت على حالها – 72 مدرسة – خلال العام التالي 1937 – 1938، فيما ارتفع عدد المعلمين إلى 466 معلمًا ومعلمة، وكذلك أعداد الطلاب إلى 14921 طالبًا وطالبة، وبخلاف أن وزارة المعارف أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية ما بين 1939 – 1945، أتاحت الفرصة للمدارس الأهلية عن طريق تشجيعها لإقامة رياض الأطفال بعدما اضطرت ظروف الحرب الحكومة للتحول نحو التعليم الأولي والتركيز عليه وإغلاق بعض رياض الأطفال، كما شهدت الفترة ذاتها عودة ظهور الكتاتيب بالعراق باعتبارها بديلًا للمدارس الرسمية وإن عمل بها كوادر مؤهلة تربويًا وتعليميًا عن ذي قبل [42].

ومن المهم الإشارة إلى أن قانون المعارف رقم (28) لسنة 1929، كان قد نص على أن الدراسة بجميع المدارس الحكومية الابتدائية مجانيًا طوال سنوات الدراسة الست، فيما ظلت باقي مراحل التعليم الأخرى غير مجانية، ومع استمرار الدولة في دعم التعليم الأهلي – وهو أحد أنواع التعليم الخاص مقابل مصروفات – وجعله مكفولًا ومنظمًا ضمن الأطر القانونية [43].

وفي عام 1940 صدر قانون المعارف رقم (57)، ويعد هذا القانون من بين قوانين التعليم المهمة في مسيرة دولة العراق الحديثة، فقد وضحت به مساعي العراقيين نحو تحقيق نوع من استقلال العملية

Corresponding author:

التعليمية وتثبيت أركان هذا الاستقلال بعيدًا عن أي دور أجنبي، وتشير المادة الأولى للقانون لتلك المعاني إذ نصت على أن وزارة المعارف المعنية بإنشاء المدارس الحكومية وسلطة إدارتها، معنية كذلك بالإشراف على المدارس الأهلية والأجنبية ومراقبتها وتوجيهها نحو الأهداف ذاتها المحددة لمثيلاتها الحكومية، وإن كانت المدارس البريطانية والأمريكية تم استثناؤها من القانون مما جعل الوصي على عرش العراق حينها، الأمير عبد الإله، لكنه عدلّ لاحقًا من رأيه إثر جهود قام بها السياسيون العراقيون الراغبون في تمرير القانون الذي ظهرت ثماره فيما بعد[44].

وبالرغم من المحاولات الوطنية العراقية لاستقلال التعليم تدخلت السلطات البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية لتعديل المناهج التعليمية بعدما ضغط سفير بريطانيا بالعراق، كورنواليس، على رئيس الوزراء، نوري السعيد، لحذف المواد التي تحض على كراهية البريطانيين وتحوي بعدًا قوميًا وتحرريًا باعتبارها أحد أسباب حركة مايس 1941 المناهضة للتواجد البريطاني بالعراق، وقد شكلت حكومة نوري السعيد السادسة التي حكمت بالفترة بين تشرين الأول (أكتوبر) 1941 إلى تشرين الأول (أكتوبر) 1942، لجنة أعضائها من غير مؤيدي الاتجاه القومي وبرئاسة البريطاني هملي، أعادت فحص المناهج التعليمية، كما ألغت الوزارة التعاقدات مع المعلمين المصريين والسوريين والفلسطينيين منعًا لوجود عناصر قومية قد تؤجج المشكلات بالمدارس مع البريطانيين [45].

وبنهاية العهد الملكي في العراق في عامي 1957 – 1958 و1958 – 1959 كان واقع العملية التعليمية بالبلاد كالآتي[46] :

من حيث موازنة وزارة المعارف من الموازنة العامة للدولة:

العام	الموازنة العامة للدولة	موازنة وزارة المعارف	النسبة المئوية
1958 – 1957	70600 دينار	14128 دينار	% 20
1959 – 1958	77358	5851	% 7.6

Corresponding author:

من حيث عدد إجمالي عدد طلاب بمختلف مراحل الدراسة:

العام	المدارس الابتدائية	المدارس الثانوية	الجامعية
1958 – 1959	526501 طالبًا	83911 طالبًا	8732 طالبًا

رابعًا – الفكر التربوي بالعهد الجمهوري الأول (1958 – 1963)

يمتد العهد الجمهوري الأول بالعراق بين السنوات 1958 – 1963، إذ شهد العراق منذ يوم 14 تموز (يوليو) 1958 تحولًا كبيرًا في نظامه السياسي بتغيير الحكم من الملكية إلى الجمهورية على يد عبد الكريم قاسم، الذي شكل مجلسًا للسيادة والوزراء تضم قوميون عرب وأمميون شيوعيون ووطنيون عراقيون وتابعون للحركة الإثنية الكردية[47].

بالتالي لم يكن التغيير الذي شهده العراق في تموز (يوليو) 1958 مجرد تغير حكومة بأخرى، وإنما عبارة عن محاولة لإحداث تغييرات جذرية شاملة بمختلف نواحي الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية بالبلاد وعلى ضوء ما كان سائدًا حينها بالمنطقة العربية من أفكار ذات صلة بالقومية العربية، ومن ثم قام النظام الجمهوري الوليد بتوزيع الأراضي والسعي نحو تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية لجميع العراقيين، وبالإضافة لحل مؤسسات الدولة الملكية مثل مجلسي الأعيان والنواب وتنحية كبار ضباط الجيش والشرطة وموظفي القطاعات المدنية، وعلى صعيد السياسة الخارجية توجه النظام الجديد تجاه الدول الشرقية كالاتحاد السوفيتي والصين وابتعدت عن المنظومة الغربية من خلال انسحابه من حلف بغداد في عام 1958 ومعاداة نظام الشاه بإيران ووجود إسرائيل بالمنطقة[48].

ومن جانبه لم يتطرق الدستور العراقي المؤقت لعام 1958 إلى قضية التعليم بالبلاد، وإن كانت المادة رقم (28) بالباب الرابع (أحكام انتقالية)، قد نصت على أن التشريعات التي إقرارها قبل 14 تموز (يوليو) تبقى سارية ما لم يصدر قرارًا بإلغائها[49]، بيد أن قانون التربية والتعليم رقم (39) لعام 1958 الذي صدر لاحقًا قد عالج بعض الأمور ذات الصلة بشؤون التعليم من بينها أن التعليم في مرحلته الابتدائية مجانيًا، بينما لم يحدد مجانية المراحل التعليمية التالية[50].

كذلك أصدرت الحكومة الجديدة خلال العام 1958 القانون رقم (29) والقانون رقم (44) بشأن إضافة اعتمادات جديدة للميزانية العامة، وقد كانت حصة وزارة التربية والتعليم منها 542600 دينار

Corresponding author:

و112840 دينار على التوالي، وبذلك بلغت الميزانية والمخصصات الخاصة بالوزارة في هذا العام 6411490 دينار، ومن اللافت أن وزارة المالية أبدت اهتمامًا بتوفير الاعتمادات اللازمة لوزارة التربية والتعليم وذلك لتأمين إنشاء 750 مدرسة ابتدائية جديدة واستقدام 5250 معلمًا ومعلمة، وبجانب زيادة أعداد المدارس الثانوية ودعم جامعة بغداد بنحو 2 مليون دينار، ويجب ذكر أن ميزانية التعليم في عام 1959 جاءت بالمركز الثاني بعد ميزانية الدفاع الوطني[51].

ويبدو أن التغيير السياسي الذي مر به العراق قد دفع بالمواطنين نحو الالتحاق بالتعليم الذي شهد حالة إقبال توازت مع اهتمام الحكومة بالعملية التعليمية مما استدعى بها لزيادة جهودها لإنشاء مزيد من المدارس لاستيعاب الأعداد الكبيرة الراغبة بتلقي التعليم وإلى حد أن الحكومة استأجرت أبنية خاصة وقامت بتحويلها لمدارس سومحت بعودة بعض المعلمين المفصولين لأسباب سياسية وتنظيم الدورات السريعة والمكثفة لتخريج معلمين جدد[52].

وزاد الإقبال أيضًا على المدارس الأهلية والأجنبية هي الأخرى، وتوضح الإحصائيات أن تلك المدارس كانت تستوعب نحو 3% من إجمالي عدد الطلاب العراقيين، حيث كان يدرس بها بالمرحلة الابتدائية في عام 1957 – 1958 نحو 18845 طالبًا، بينما في أعوام 1958 – 1959 و1959 – 1960 و1960 – 1961، اضطرت لاستقبال المزيد من الطلاب بعد زيادة نسبة الطلاب بالبلاد بصورة عامة بمعدل 77%، وقد استرعى الأمر اهتمام الدولة التي أقرت من خلال قانون التربية والتعليم لعام 1959 بأن إنشاء المدارس الأهلية والأجنبية لا يكون إلا بتصريح كتابي من الوزارة وهي المعنية بتعيين من يتولى إدارتها ومعلميها وتحديد مناهجها، وألا تزيد مرتبات المعلمين العاملين فيها عن تلك التي يحصل عليها أقرانهم بالمدارس الحكومية وتدفع من ميزانيات هذه المدارس، وبحلول عام 1961 كانت المدارس الأهلية تضم نحو 4% من طلاب الدراسة الابتدائية بالعراق[53].

وفيما يلي موازنة وزارة التربية والتعليم خلال الفترة من 1958 إلى 1963 من الموازنة العامة للدولة ونسبتها المئوية[54]:

العام المالي	الموازنة العامة للدولة/ ألف دينار	موازنة التربية والتعليم/ ألف دينار	النسبة المئوية
1959 – 1958	77358	5851	% 7,6
1960 – 1959%	104011	16811	% 16,2
1961 – 1960	116152	19000	% 16,4

Corresponding author:

1962 – 1961	120735	20215	% 17,6
1963 – 1962	127004	23750	% 18,7

وبالنسبة لأعداد الطلبة خلال الفترة ذاتها بجميع المراحل التعليمية فقد كانت كالآتي[55]:

العام الدراسي	المدارس الابتدائية	المدارس الثانوية	المرحلة الجامعية
1959 – 1958	526501	83911	8732
1960 – 1959%	652259	93481	12005
1961 – 1960	772058	106342	12260
1962 – 1961	869564	121504	13069
1963 – 1962	849682	138036	13861

ومما لا شك فيه أن حكومة العهد الجمهوري الأول قامت بجهود كبيرة نحو تطوير التعليم بالعراق ويتضح ذلك من الأرقام الواردة بالإحصائيات الرسمية، كما أنه على سبيل المثال عند مقارنة التغيرات التي طرأت على أعداد المدارس والمعلمين والطلاب قبل وبعد نظام الجمهورية لعام 1958 يتضح ما يلي[56]:

على صعيد التعليم الابتدائي:

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد الطلاب
1958 – 1957	2145	12937	437502
1962 – 1961	4118	28125	869564
نسبة الزيادة	% 92	% 117	% 99

على صعيد التعليم الثانوي:

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد الطلاب

Corresponding author:

1958 – 1957	244	2549	70092
1962 – 1961	404	4416	153277
نسبة الزيادة	% 66	% 73	% 119

الاهتمام برياض الأطفال أولته حكومة العهد الجمهوري أيضًا مزيدًا من الاهتمام، وتم النظر إلى مرحلة رياض الأطفال على أنها الفترة التي يتم تأهيل الأطفال فيها للالتحاق التعليم الابتدائي وأمرت الحكومة بتطبيق سياسة الباب المفتوح بحيث يسمح لمن لم يلتحقوا برياض الأطفال بالدخول ممن تخطى سنهم 5 – 6 بالدخول للمرحلة التالية بالتعليم، وبجانب أن وزارة التربية والتعليم توسعت في فتح رياض الأطفال بجميع مناطق العراق وفي أحيان كثيرة جعلتها ملحقة بالمدارس الابتدائية وأن تكون أعداد الذكور فيها متساوية مع الإناث، وتضمنت مناهجها بخلاف القراءة والحساب، الموسيقى والرسم ودروس التغذية والألعاب الرياضية[57].

خامسًا – الفكر التربوي بالعهد الجمهوري الثاني (1963 – 2003)

انتهى حكم قاسم للعراق في عام 1963، لتدخل معه البلاد مرحلة جديدة ضمن النظام الجمهوري تولى خلالها عبد السلام عارف الرئاسة بينما كان التأثير الفعلي سواءًا على صعيد السياسة الداخلية أو الخارجية يتم من قبل حزب البعث حتى استعادة عارف للسيطرة على مراكز صناعة القرار نهاية عام 1963 ومطلع عام 1964[58].

وخلال العام الأول للمرحلة الجديدة ضمن العهد الجمهوري – 1963 – شكلت وزارة برئاسة أحمد حسن البكر، تولى فيها أحمد عبد الستار الجبوري، منصب وزير التعليم، ثم شرعت الوزارة بعد ذلك في تأسيس مجلس أعلى للتخطيط التربوي، وقد ضم هذا المجلس في هيئته وزارتي التربية والتعليم والداخلية، وبالإضافة لرئيس جامعة بغداد، وكذلك عدد من مديري العموم، ثم تفرعت عن المجلس لجان خاصة بـ: دراسة آلية مراحل العملية التعليمية المختلفة، والتوجيه والتفتيش، وإعداد المعلمين، والمختبرات[59].

وفي العام التالي 1964 صدر دستور العراق المؤقت لعام 1964 الذي حدد بمادته الأولى طبيعة الدولة بأنها ديمقراطية اشتراكية تستمد ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الإسلام، كما نصت المادة ذاتها على أن العراق وشعبه جزء من الأمة العربية يسعون لتحقيق الوحدة العربية الشاملة وأن حكومته تلتزم بالسعى نحو هدف الوحدة بأقرب وقت ممكن، ثم تطرق الدستور في مواده أرقام 33

Corresponding author:

و34 إلى مسألة التعليم، حيث نصت المادة رقم 33 على أن التعليم حقًا لجميع العراقيين تتيحه لهم الدولة باعتبارها المعنية بإنشاء المدارس والجامعات بأنواعها المختلفة وكذلك المؤسسات التربوية والثقافية والعمل على التوسع فيها، فيما نصت المادة رقم 34 على أن التعليم بالبلاد مجاني في مختلف مراحله وأنواعه طالما كان ضمن أنواع التعليم العام[60].

ويعد الدستور المؤقت لعام 1964 أول وثيقة رسمية تؤكد صراحة على أن التعليم بجمهورية العراق مجاني بجميع مراحله للمدارس والجامعات الحكومية، وبالتالي تفادى هذا الدستور بعض المشكلات ذات الصلة بمجانية التعليم التي ظلت سائدة منذ صدور قانون المعارف رقم (28) لسنة 1929 الذي لم يحصر مجانية التعليم بصورة قاطعة سوى في التعليم الابتدائي الأميري، وهو ما ظل سائدًا أيضًا بالقوانين أرقام (57) لسنة 1940 ورقم (39) لسنة 1958، ومما يعني بالتبعية أن باقي المراحل ضمن التعليم الحكومي كانت مقابل رسوم مالية[61].

واستمر تطور التعليم بالعراق خلال السنوات من 1963 إلى 1968 في ظل اضطلاع المجلس الأعلى للتخطيط التربوي برسم سياسات وخطط النهوض بالعملية التعليمية وتشير الإحصائيات الخاصة بهذا الفترة إلى ما يلي[62]:

بالنسبة لموازنة التعليم قياسًا على موازنة الدولة

العام المالي	الموازنة العامة للدولة/ ألف دينار	موازنة التربية والتعليم/ ألف دينار	النسبة المئوية
1963 – 1964	134907	27000	% 20
1964 – 1965	124820	28000	% 22,4
1965 – 1966	19451	11150	% 5,9
1966 – 1967	180304	10234	% 5,7

Corresponding author:

1967 – 1968	610648	12274	% 2

بالنسبة لأعداد طلبة بمراحل التعليم المختلفة

العام الدراسي	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم الجامعي
1964 – 1963	864039	153048	13267
1965 – 1964	893148	173350	17372
1966 – 1965	943540	183482	24469
1967 – 1966	956903	189674	27483
1968 – 1967	967003	304379	27567

وبدايةً من تموز (يوليو) 1968 انتهى حكم آل عارف للعراق (عبد السلام عارف ثم عبد الرحمن عارف)، وتولى أحمد حسن البكر، ذو التوجه البعثي، مقاليد الحكم بالبلاد، وتدخل دولة العراق بذلك ضمن مرحلة الحكم البعثية[63].

من جانبه أصدر نظام البعث دستورًا مؤقتًا في 21 أيلول (سبتمبر) 1968، وقد تم تعديل جزء من المادة الأولى بالدستور لتنص على أن العراق جمهورية ديمقراطية شعبية، بينما ظلت باقي المادة على حالتها السابقة تشير لانتماء العراق العربي ودوره ضمن الأمة العربية، وقد أوضحت المادة رقم (12) أن النظام الاقتصادي للبلاد يهدف لتحقيق الاشتراكية وتطبيق العدالة الاجتماعية، فيما تطرقت المادة رقم (35) من الدستور إلى التعليم، إذ اعتبرته حقًا مجانيًا تكفله الدولة بالمدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات التربوية، كما نصت على دور الدولة في إنشاء المؤسسات التعليمية بأنواعها المختلفة[64].

ويتضح مما سبق أن فلسفة الحكم تجاه التعليم خلال السنة الأولى من حكم حزب البعث للعراق ظلت كما كانت عليه منذ إعلان دستور 1964، وهي إتاحة التعليم بجميع مراحله بشكل مجاني

للمواطنين وأن الدولة تكون معنية بإنشاء المؤسسات التعليمية المختلفة بدايةً من المدارس إلى الجامعات وغيرهما من المؤسسات التربوية والثقافية[65].

واستحدثت في 15 حزيران (يونيو) 1970، وزارة التعليم العالي والبحث، بموجب القانون رقم (132)، وقد تم تعديل هذا القانون بموجب قانون آخر صدر لاحقًا هو القانون رقم (40) لسنة 1988[66].

وفي تموز (يوليو) 1970، صدر دستورًا مؤقتًا جديدًا للجمهورية العراقية، نص على التوجه الاشتراكي والأهداف الوحدودية، وأما بالنسبة لشؤون التعليم، خصص دستور 1970 المادتين (27) و(28) لتناول هذه المسألة وتحديد الأطر العامة لها، وبالنسبة للمادة رقم (27) فقد انقسمت إلى ثلاثة فقرات، أكدت الأولى منها على التزام الدولة بمكافحة الأمية وكفالة مجانية التعليم للمواطنين بجميع مراحله، كما أكدت الفقرة الثانية على إلزامية التعليم الابتدائي والتوسع بالتعليم الفني والمدارس الليلية، فيما تناولت تطرقت الفقرة الثالثة لدور الدولة تجاه البحث العلمي والإبداع، بينما المادة رقم (28) فإنها أشارت للأهداف من العملية التعليمية موضحةً أنها تتمثل في خلق جيل قومي تقدمي يواجه الرأسمالية والرجعية والاستعمار والصهيونية وتحقيق الاشتراكية والوحدة العربية[67].

وبالنسبة للتغيرات التي طرأت على العملية التعليمية خلال فترة حكم البعث للعراق ما بين 1968 إلى 2001، يمكن حصرها فيما يلي[68]:

على صعيد التعليم الابتدائي

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد الطلاب
1968 – 1967	4907	45201	990718
1980 – 1979	11324	92603	22609182
1990 – 1989	11320	138729	3238283
2001 – 2000	11709	190650	4031346 (ذكور فقط)

على صعيد التعليم الثانوي

Corresponding author:

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد الطلاب
1968 – 1967	757	8602	254033
1980 – 1979	1774	27987	897001
1990 – 1989	2585	44664	1016870
2001 – 2000	3809	70872	1275427

على صعيد التعليم المهني (زراعي – صناعي – تجاري)

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد الطلاب
1968 – 1967	26	577	5811
1990 – 1989	263	7467	65904
2001 – 2000	278	9223	147942

على صعيد التعليم الجامعي

العام الدراسي	عدد الجامعات	عدد التدريسيين	عدد الطلاب
1968 – 1967	5	1879	31086
1989 – 1988	13	10548	179542
1997 – 1996	12	11986	257278

Corresponding author:

خاتمة

مر على العراق خلال القرن العشرين 5 أنظمة سياسية ما بين العثمانية والبريطانية ثم الملكية الأولى والملكية الثانية بعد الاستقلال، ووصولًا للجمهورية والجمهورية الثانية التي ظل نظامها يحكم حتى نهاية القرن.

وبالنسبة للفكر التربوي إبان العهد العثماني الأخير، فقد شهد تطورًا بالعراق على ضوء الإصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية لإعادة تنظيم شؤون الدولة والولايات التابعة لها وكان من بين تلك الإصلاحات إصدار نظام المعارف لعام 1869 وما تلاه من قوانين تنظيمية أخرى ممثل قانون مديري المعارف في عام 1892، وانعكس ذلك على أعداد المدارس التي أخذت بالتزايد كما زاد الإقبال على التعليم، ومن أشهر أنواع المدارس التي ظهرت بتلك الفترة، المدارس الراشدية.

لعبت الطوائف العراقية المسيحية واليهودية دورًا في تطوير العملية التعليمية من خلال المدارس التي شرعت هذه الطوائف منذ الثلث الثاني من القرن التاسع عشر، وتعد هذه المدارس وخريجيها حلقة وصل بين العراق والحضارة الأوروبية، وقد ظلت بعض مدارس الطوائف تعمل وتؤدي دورها ضمن العملية التربوية إلى منتصف القرن العشرين.

ومنذ عام 1917 استقرت قوات الاحتلال البريطاني بالعراق، وقد طبق المحتل البريطاني خططًا تعليمية تخدم أهدافه الاستعمارية وتتمثل في إعداد كوادر عراقية متعلمة لخدمة جهاز الدولة فقط، بينما مع قيام الدولة الحديثة متمثلة في النظام الملكي صارت العملية التعليمية تتطور بصورة أكبر بعد إنشاء وزارة للمعارف ثم صدور قانون المعارف رقم (28) لسنة 1929، فيما ظلت ميزانية التعليم تتقلص، بيد أن ذلك لم يؤثر على نمو أعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس ولا أعداد المدارس ذاتها وكذلك أعداد المعلمين.

وبعد انتهاء الانتداب البريطاني ودخول العراق عصبة الأمم في عام 1932، عملت الحكومة على التوسع بالمدارس ومكافحة الأمية، كما رفعت موارد وزارة المعارف إلى ما بين 8 – 13% من موازنة الدولة العامة خلال الفترة 1932 – 1945، ورغم المشكلات التي ظل يصنعها البريطانيون لمنع تدريس الفكر القومي بالمناهج إلا أن هذه المشكلات لم تحد من انتشار التعليم وزيادة أعداد المتعلمين.

Corresponding author:

ومع دخول العراق للفترة الجمهورية، فتحت الحكومة الجمهورية الباب أمام التحاق العراقيين بالتعليم دون قيود، وخلال الفترة بين 1957 – 1958 إلى 1961 – 1962 زاد عدد المدارس بنسبة 66%، وزاد عدد المعلمين بنسبة 73%، وزاد عدد الطلاب بنسبة 119%.

وفي عام 1963 بدأ العراق ما يطلق عليه العهد الجمهوري الثاني الذي ظل ممتدًا حتى عام 2003، وخلال هذه الفترة الطويلة نسبيًا، تناوب على حكم البلاد ثلاثة رؤساء هم عبد الرحمن عارف وأحمد حسن البكر وصدام حسين.

واستمرت الحكومة العراقية في فتح الباب لالتحاق أعداد أكبر بالتعليم، كما نصت الدساتير العراقية بداية من دستور عام 1964 على مجانية التعليم ودور الدولة في إنشاء المؤسسات التعليمية المختلفة، ومع تولي حزب البعث الحكم ممثلًا في شخصية أحمد حسن البكر عام 1968، نص الدستور العراقي لعام 1970 على الطبيعة القومية للمناهج التعليمية.

وما لا شك فيه أن مجانية التعليم تقف وراء القفزات الكبيرة التي شهدتها أعداد الملتحقين بمختلف أنواعه خلال فترة الجمهورية الثانية، رغم تراجع بناء مدارس ابتدائية جديدة منذ تولي صدام حسين للسلطة في عام 1979.

الهوامش:

(1) علي أحمد المعماري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص، 45.

(2) عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية: دولة إسلامية مفترى عليها (الجزء الأول)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2013، ص، 71.

(3) يوسف سامي فرحان، محاضرة بعنوان: ظهور المعارضة وبدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها على المشرق العربي، قسم التاريخ – الدراسات العليا، كلية التربية للبنات، جامعة الأنبار، (د. ت)، ص– ص، 3 – 4.

(4) رمزي فوزي أبو غزالة، تطور التعليم في الدولة العثمانية: السلطان عبد الحميد الثاني أنموذجًا، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد رقم: 19، العدد رقم: 3، 2019، ص، 329.

(5) المصدر نفسه.

(6) عبد الرازق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني (1638 – 1917م)، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، الطبعة الأولى، 1959، ص– ص، 122: 124.

(7) حارث عبد الرحمن التكريتي، وليق محمد الجنابي، المدارس الرشدية في العراق (1869 – 1918م)، مجلة وميض الفكر للبحوث، الجمعية الوطنية للثقافة والتطوير، بيروت، العدد رقم: 9، آذار (مارس) 2021، ص، 202.

(8) المصدر نفسه، ص– ص، 202: 208.

Corresponding author:

(9) فاضل مهدي بيات، التعليم في العراق في العهد العثماني: دراسة تاريخية في ضوء السالنامات العثمانية (القسم الثاني)، ص- ص، 11 – 12.

(10) ضياء عبد الرزاق خضير، أثر المدارس الدينية المسيحية على المؤسسة التعليمية في العراق خلال القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد رقم: 30، العدد رقم: 126، آب (أغسطس) 2024، ص، 449.

(11) المصدر نفسه، ص- ص، 449 – 450.

(12) عدي حاتم المفرجي، السياسة التعليمية في العراق 1915 – 1930 (دراسة تحليلية)، مجلة الباحث، المجلد رقم: 2، العدد الأول، تونس، 2012، ص، 252 .

(13) إيمان أحمد التهامي، اليهود في الرواية العراقية: رواية أطلس عزران البغدادي لخضير فليح الزيدي أنموذجًا (دراسة نقدية)، مجلة رسالة المشرق، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، المجلد رقم: 34، العدد رقم: 2، كانون الثاني (يناير) 2019، ص، 192.

(14) علي عبد القادر العبيدي، مدارس الأليانس الإسرائيلي العالمي وأثرها على الطائفة اليهودية في العراق، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003، ص، 31.

(15) نغم محمد جواد، المدارس اليهودية في العراق 1864 – 1952، مجلة كلية التربية للبنات، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد رقم: 24، العدد رقم: 3، أيلول (سبتمبر) 2013، ص- ص، 729 – 730.

(16) المصدر نفسه، ص- ص، 730- 732.

(17) علي حسين الوائلي، دور اليهود في التحديث في العراق منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مجلة أبحاث ميسان، كلية التربية، جامعة ميسان، المجلد رقم: 13، العدد رقم: 26، 2017، ص، 273.

(18) فلاح محمود البياتي، وعبد الكريم حسين عبد، سياسة الاحتلال البريطاني للعراق في منطقة الفرات الأوسط 1917 – 1920م، مجلة كلية التربية الأساسية، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد رقم: 6، آذار (مارس) 2012، ص، 422.

(19) ياس خضير إبراهيم، الأوضاع السياسية في العراق للفترة من 11 آذار 1917 – 23 آب 1921، مجلة الباحث، المجلد رقم: 42، العدد رقم، 3، الجزء الأول، تموز (يوليو 2023، ص- ص، 409 – 410.

(20) فاضل حسن العنبكي، رؤية مستقبلية لفلسفة إعداد المعلم في العراق، رسالة دكتوراه في فلسفة التربية، قسم الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى، 2012، ص، 56.

(21) كريم الوائلي، منهج الدراسة الابتدائية في العراق الحديث، مطبعة الرفاه، بغداد، الطبعة الأولى، 2023، ص- ص، 60-69.

(22) بلقيس محمد جواد، قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921: الأهداف والنتائج، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد رقم: 21، العدد رقم: 41، حزيران (يونيو) 2010، ص، 7.

(23) فاضل حسن العنبكي، رؤية مستقبلية لفلسفة إعداد المعلم في العراق، مرجع سبق ذكره، ص، 57.

Corresponding author:

[24] راهي مزهر العامري، وزراء المعارف في عهد الانتداب البريطاني 1921 – 1932: بين الحماس الوطني ودسائس المستشارين البريطانيين، مجلة دراسات تربوية، العدد رقم: 8، تشرين الأول (نوفمبر) 2009، ص– ص، 90 – 91.

[25] المصدر نفسه، ص، 91.

[26] عامر بلو إسماعيل، مدرسة صنائع الموصل منذ أواخر العهد العثماني حتى سنة 1958م، مجلة دراسات موصلية، العدد رقم: 27، 2009، ص، 107.

[27] أحمد حسين عبد الجبوري، ساطع الحصري وأثره في الحياة العلمية والفكرية في العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد رقم: 29، العددين أرقام: 1 –2، كانون الثاني (يناير) 2022، ص، 148.

[28] هادي خليف كريم، تاريخ التعليم الابتدائي في العراق 1914 – 1932 م، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد رقم: 26، نيسان (أبريل) 2016، ص، 651.

[29] قانون المعارف العامة رقم 28 لعام 1929 .

[30] قانون المعارف العامة رقم 28 لعام 1929، الفصل الأول، المادة الثانية.

[31] قانون المعارف العامة رقم 28 لعام 1929، الفصل الأول، المواد: الثالثة، والرابعة والخامسة.

[32] قانون المعارف العامة رقم 28 لعام 1929، الفصل الخامس، المواد: الثانية والعشرون، والثالثة والعشرون، والرابعة والعشرون، والخامسة والعشرون، والسادسة والعشرون.

[33] هادي خليف كريم، تاريخ التعليم الابتدائي في العراق 1914 – 1932 م، مرجع سبق ذكره، ص، 651.

[34] شهر زاد بن عربية، وفاطمة غزالي، السياسة البريطانية في العراق 1920 – 1945، رسالة ماجستير بشعبة التاريخ تخصص الوطن العربي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 2020، ص، 37.

[35] تكتم حسن هاشم، موقف العشائر العراقية من معاهدة 1930 بين العراق وبريطانيا، بحث مقدم إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة بابل لنيل شهادة البكالوريوس في التاريخ، قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 2023، ص، 27.

[36] سالم هاشم أبو دلة، التعليم والمعارف في العراق خلال الحقبة الزمنية (1534 – 1933 م)، مرجع سبق ذكره، ص، 302.

[37] عاصم حاكم الجبوري، فلاح مجيد العارضي، موازنة وزارة المعارف في العهد الجمهوري: دراسة في آثارها التنموية 1958 – 1968، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مركز بابل للدراسات الحضارية، جامعة بابل، المجلد رقم: 4، العدد رقم: 3، كانون الأول (ديسمبر) 2014، ص، 119.

[38] المصدر نفسه، ص، 118.

[39] كامل علاوي كاظم، حسن لطيف كاظم، الاقتصادي السياسي للتعليم في العراق.. تحدي الفرصة الأخيرة، مرجع سبق ذكره، ص، 44.

Corresponding author:

(40) المصدر نفسه.

(41) على طاهر تركي الحلي، موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية في العراق 1939 – 1958: دراسة تاريخية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد رقم: 19، العدد رقم: 3، أيلول (سبتمبر) 2011، ص، 3.

(42) ستار نوري العبودي، المدارس الأهلية في العراق 1869 – 1963: دراسة تاريخية – إحصائية مقارنة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، كلية التربية الأساسية والعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العدد رقم: 20، نيسان (أبريل) 2015، ص– ص، 769 – 470.

(43) منتصر علوان كريم، الإطار القانوني للتعليم الموازي في ظل القانون العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، المجلد رقم: 3، العدد رقم: 2، 2014، ص، 285 ، وص– ص، 288: 290.

(44) على طاهر تركي الحلي، مواقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية في العراق 1939 – 1958: دراسة تاريخية، مرجع سبق ذكره، ص– ص، 3 – 4.

(45) المصدر نفسه، ص، 2.

(46) كامل علاوي كاظم، حسن لطيف كاظم، مرجع سبق ذكره، ص– ص، 46 – 47.

(47) عكاب يوسف الركابي، العراق في العهد الجمهوري الأول 1958 – 1963: قراءة تاريخية في الصراعات السياسية والاجتماعية، مجلة جامعة واسط الإنسانية، جامعة واسط، المجلد رقم: 13، العدد رقم: 38، 2017، ص، 40.

(48) محمد الطاهر بنادي، عبد الكريم قاسم ودوره في بناء الدولة العراقية إبان العهد الجمهوري (1958– 1963)، مجلة دفاتر المخبر ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد رقم: 16، العدد رقم: 2، 2012، ص– ص، 313 – 314.

(49) للمزيد ،أنظر الدستور العراقي المؤقت لسنة 1958، الباب الرابع، المادة رقم: (28).

(50) منتصر علوان كريم، الإطار القانوني للتعليم الموازي في ظل القانون العراقي، مرجع سبق ذكره، ص– ص، 285 – 286.

(51) عاصم حاكم الجبوري، فلاح مجيد العارضي، موازنة وزارة المعارف في العهد الجمهوري: دراسة في آثارها التنموية 1958 – 1968، مرجع سبق ذكره، ص، 124.

(52) ستار نوري العبودي، المدارس الأهلية في العراق 1869 – 1963: دراسة تاريخية – إحصائية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص، 471.

(53) المصدر نفسه، ص، ص، 471–472.

(54) كامل علاوي كاظم، حسن لطيف كاظم، الاقتصادي السياسي للتعليم في العراق.. تحدي الفرصة الأخيرة، مرجع سبق ذكره، ص، 46.

(55) المصدر نفسه، ص، 57.

(56) مهند عبد الكريم خلف، الواقع الصحي والتعليمي في العهد القاسمي (1958 – 1963)، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات، الجامعة العراقية، العدد رقم: 55 (الجزء الثاني)، تموز (يوليو) 2022، ص، 390.

Corresponding author:

[57] فطيمة حيرش، وإشراق حملاوي، التعليم في العراق (1958 – 1979)، رسالة ماجستير في العلوم الإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2023، ص، 34 – 35.

[58] عضيد دوابشة، العراق تاريخ من الاستقلال إلى الاحتلال، ترجمة: سامر طالب، مركز الرافدين للحوار، بيروت، الطبعة الأولى، 2019، ص– ص، 205 – 206.

[59] غانم نجيب عباس، وعلى عبد الحسين محمد، أوضاع التعليم خلال عهد عبد السلام عارف (1963 – 1966)، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، المجلد رقم: 14، العدد رقم: 3 (الجزء الثاني)، 2021، ص، 1961.

[60] للمزيد، أنظر: الدستور المؤقت لعام 1964، المادة رقم: 1 (الباب الأول)، والمواد أرقام 33 و34 (الباب الثالث)، ضمن مؤلف: الدساتير العراقية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية، المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان، كلية الحقوق بجامعة دل بول، شيكاغو، الطبعة الأولى، 2005، ص، 65، وص، 68.

[61] منتصر علوان كريم، الإطار القانوني للتعليم الموازي في ظل القانون العراقي، مرجع سبق ذكره، ص– ص، 285 – 286.

[62] كامل علاوي كاظم، حسن لطيف كاظم، الاقتصادي السياسي للتعليم في العراق.. تحدي الفرصة الأخيرة، مرجع سبق ذكره، ص– ص، 46 – 47.

[63] عضيد دوابشة، العراق تاريخ من الاستقلال إلى الاحتلال، مرجع سبق ذكره، ص، 231.

[64] دستور العراق المؤقت لعام 1968، المواد أرقام (1) و(35).

[65] منتصر علوان كريم، الإطار القانوني للتعليم الموازي في ظل القانون العراقي، مرجع سبق ذكره، ص، 286.

[66] المصدر نفسه، ص، ص، 286–287.

[67] – دستور الجمهورية العراقية المؤقت لعام 1970، المواد أرقام (1) و(27) و(28).

[68] كاظم عبد الحسين عباس، وإياد عبد الله، ازدهار التربية والتعليم في ظل نظام البعث وثورة 17 – 30 تموز الخالدة، أعيد نشره في تموز (يوليو) 2020 بمناسبة الذكرى 53 لثورة 17 – 20 تموز المجيدة، ص– ص، 10: 20.

المصادر العربية

الدساتير والقوانين

1. دستور العراق المؤقت لعام 1958
2. دستور العراق المؤقت لعام 1968
3. دستور الجمهورية العراقية المؤقت لعام 1970
4. قانون المعارف العامة رقم 28 لعام 1929

Corresponding author:

الكتب العربية

1. بيات، فاضل مهدي، التعليم في العراق في العهد العثماني: دراسة تاريخية في ضوء السالنامات العثمانية (القسم الثاني)، ص ص: 11 - 12
2. الدساتير العراقية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية، المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان، كلية الحقوق بجامعة دل بول، شيكاغو، الطبعة الأولى، 2005
3. الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية: دولة إسلامية مفترى عليها (الجزء الأول)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2013
4. العماري، علي أحمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015
5. الهلالي، عبد الرازق، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني (1638 - 1917م)، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، الطبعة الأولى، 1959
6. الوائلي، كريم، منهج الدراسة الابتدائية في العراق الحديث، مطبعة الرفاه، بغداد، الطبعة الأولى، 2023

الكتب المترجمة للعربية

1. دوايشه، عضيد، العراق تاريخ من الاستقلال إلى الاحتلال، ترجمة: سامر طالب، مركز الرافدين للحوار، بيروت، الطبعة الأولى، 2019

الرسائل العلمية والأبحاث والمحاضرات

2. إبراهيم، ياس خضير، الأوضاع السياسية في العراق للفترة من 11 آذار 1917 - 23 آب 1921، مجلة الباحث، المجلد رقم: 42، العدد رقم، 3، الجزء الأول، تموز (يوليو) 2023
3. أبو غزالة، رمزي فوزي، تطور التعليم في الدولة العثمانية: السلطان عبد الحميد الثاني أنموذجًا، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد رقم: 19، العدد رقم: 3، 2019
4. إسماعيل، عامر بلو، مدرسة صنائع الموصل منذ أواخر العهد العثماني حتى سنة 1958م، مجلة دراسات موصلية، العدد رقم: 27، 2009
5. بن عربية، شهر زاد، وغزالي، فاطمة، السياسة البريطانية في العراق 1920 - 1945، رسالة ماجستير بشعبة التاريخ تخصص الوطن العربي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2020
6. بنادي، محمد الطاهر، عبد الكريم قاسم ودوره في بناء الدولة العراقية إبان العهد الجمهوري (1958- 1963)، مجلة دفاتر المخبر ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد رقم: 16، العدد رقم: 2، 2012
7. البياتي، فلاح محمود البياتي، وحسين، عبد الكريم، سياسة الاحتلال البريطاني للعراق في منطقة الفرات الأوسط 1917 - 1920م، مجلة كلية التربية الأساسية، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد رقم: 6، آذار (مارس) 2012
8. التكريتي، حارث عبد الرحمن، الجنابي، وليد محمد، المدارس الرشدية في العراق (1869 - 1918م)، مجلة وميض الفكر للبحوث، الجمعية الوطنية للثقافة والتطوير، بيروت، العدد رقم: 9، آذار (مارس) 2021
9. التهامي، إيمان أحمد، اليهود في الرواية العراقية: رواية أطلس عزران البغدادي لخضير فليح الزيدي أنموذجًا (دراسة نقدية)، مجلة رسالة المشرق، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، المجلد رقم: 34، العدد رقم: 2، كانون الثاني (يناير) 2019
10. الجبوري، عاصم حاكم، العارضي، فلاح مجيد، موازنة وزارة المعارف في العهد الجمهوري: دراسة في آثارها التنموية 1958 - 1968، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مركز بابل للدراسات الحضارية، جامعة بابل، المجلد رقم: 4، العدد رقم: 3، كانون الأول (ديسمبر) 2014
11. جواد، بلقيس محمد، قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921: الأهداف والنتائج، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد رقم: 21، العدد رقم: 41، حزيران (يونيو) 2010
12. جواد، نغم محمد، المدارس اليهودية في العراق 1864 - 1952، مجلة كلية التربية للبنات، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد رقم: 24، العدد رقم: 3، أيلول (سبتمبر) 2013
13. الحلي، على طاهر تركي، موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية في العراق 1939 - 1958: دراسة تاريخية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد رقم: 19، العدد رقم: 3، أيلول (سبتمبر) 2011
14. حيرش، فطيمة، وحملاوي، إشراق، التعليم في العراق (1958 - 1979)، رسالة ماجستير في العلوم الإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2023
15. خضير، ضياء عبد الرزاق، أثر المدارس الدينية المسيحية على المؤسسة التعليمية في العراق خلال القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد رقم: 30، العدد رقم: 126، آب (أغسطس) 2024

Corresponding author:

16. خلف، مهند عبد الكريم، الواقع الصحي والتعليمي في العهد القاسمي (1958 - 1963)، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات، الجامعة العراقية، العدد رقم: 55 (الجزء الثاني)، تموز (يوليو) 2022
17. الركابي، عكاب يوسف، العراق في العهد الجمهوري الأول 1958 - 1963: قراءة تاريخية في الصراعات السياسية والاجتماعية، مجلة جامعة واسط الإنسانية، جامعة واسط، المجلد رقم: 13، العدد رقم: 38، 2017
18. العامري، راهي مزهر، وزراء المعارف في عهد الانتداب البريطاني 1921 - 1932: بين الحماس الوطني ودسائس المستشارين البريطانيين، مجلة دراسات تربوية، العدد رقم: 8، تشرين الأول (نوفمبر) 2009
19. عباس، غانم نجيب، ومحمد، على عبد الحسين، أوضاع التعليم خلال عهد عبد السلام عارف (1963 - 1966)، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، المجلد رقم: 14، العدد رقم: 3 (الجزء الثاني)، 2021
20. عباس، كاظم عبد الحسين، وعبد الله، إياد، ازدهار التربية والتعليم في ظل نظام البعث وثورة 17 - 30 تموز الخالدة، أعيد نشره في تموز (يوليو) 2020 بمناسبة الذكرى 53 لثورة 17 - 20 تموز المجيدة
21. عبد الجبوري، أحمد حسين، ساطع الحصري وأثره في الحياة العلمية والفكرية في العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد رقم: 29، العددين أرقام: 1 -2، كانون الثاني (يناير) 2022
22. العبودي، ستار نوري، المدارس الأهلية في العراق 1869 - 1963: دراسة تاريخية - إحصائية مقارنة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، كلية التربية الأساسية والعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العدد رقم: 20، نيسان (أبريل) 2015
23. العبيدي، علي عبد القادر، مدارس الأليانس الإسرائيلي العالمي وأثرها على الطائفة اليهودية في العراق، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003
24. العنبكي، فاضل حسن، رؤية مستقبلية لفلسفة إعداد المعلم في العراق، رسالة دكتوراه في فلسفة التربية، قسم الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى، 2012
25. فرحان، يوسف سامي فرحان، محاضرة بعنوان: ظهور المعارضة وبدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها على المشرق العربي، قسم التاريخ - الدراسات العليا، كلية التربية للبنات،جامعة الأنبار، (د. ت)
26. كريم، منتصر علوان، الإطار القانوني للتعليم الموازي في ظل القانون العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، المجلد رقم: 3، العدد رقم: 2، 2014
27. كريم، هادي خليف، تاريخ التعليم الابتدائي في العراق 1914 - 1932 م، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد رقم: 26، نيسان (أبريل) 2016
28. محمود، سيران قاسم، سلطات رئيس الدولة في نظم الحكم المتعاقبة في العراق للمدة من 1920 إلى 2003، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد رقم: 57، 2019
29. المفرجي، عدي حاتم، السياسة التعليمية في العراق 1915 - 1930 (دراسة تحليلية)، مجلة الباحث، المجلد رقم: 2، العدد الأول، تونس، 2012
30. هاشم، تكتم حسن، موقف العشائر العراقية من معاهدة 1930 بين العراق وبريطانيا، بحث مقدم إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة بابل لنيل شهادة البكالوريوس في التاريخ، قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 2023

الوائلي، علي حسين، دور اليهود في التحديث في العراق منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مجلة أبحاث ميسان، كلية التربية، جامعة ميسان، المجلد رقم: 13، العدد رقم: 26، 2017

Corresponding author: